Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من بين مؤلفاته العديدة رسالته المسماة Le Droit Muslmman فى مجلة تاريخ الأديان Revue de L'histoire de Religions جـ ٣٦ ، ص ٦ ومابعدها) .

فهذان العالمان هما اللذان بينا لأول مرة فى وضوح وجلاء صفة الحديث الحقيقية وأهميته التاريخية من هذه الناحية[٢].

ومع أن المسلمين كانوا يلعنون واضعى الأحاديث ومن يذيعها بين الناس عن سوء قصد ، إلا أن ثمة اعتبارات مخففة أخذ بها فى بعض الأحوال وبخاصة إذا كان الحديث الموضوع يتناول بعض العظات أو التعاليم الخلقية[١]. راجع

---

(٢) لكاتب المقال أن يطمئن إلى جولد سيهر وآرائه وأبحاثه ، إذا ما راقت له وصادفت هوي نفسه ، أما نحن رجال الحديث ونقاده فنأبى أن نقيم له وزنا لاعن عصبية وهوى ، ولكن عن برهان وحجة لم أقرأ مؤلفات جولد سيهر التى يشير إليها كاتب المقال ، لأنها لم تترجم إلى العربية ، ولكننى قرأت له كتابا ترجمه أحد علماء الأزهر ، وهو كتاب (المذاهب الاسلامية فى تفسير القرآن) قرأيته نقل شيئا فى القراءات عن كتب مطبوعة ، فحرف فى النقل عن عمد ، ونسب إلى أكثر القراء قراءة شاذة باطلة ، جعلها قراءة أكثرهم . (ص ١٩ من المصدر المذكور طبعة القاهرة ١٩٤٤) وقد نقدت عمله هذا فى (مجلة المقتطف فى المجلد ١٠٥ فى عدد ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٤٦١ – ٤٦٣) وقلت هناك بعد أن بينت بطلان ما نسبه لأكثر القراء : « لا تظن بعد هذا أن مؤلف الكتاب أخطأ فيما حكى إنما الواضح الذى لا يشك فيه انه علم الصحيح وعدل عنه ونقل غيره عارفا أن القراء أجمعوا تقريباً على القراءة المعروفة ، ثم نسب القراءة الشاذة إلى أكثرهم » . فجولد سيهر لو عاملناه بما نعامل به رواة الحديث من النقد ، بعد أن نغضى عن شروط العدالة المعروفة للعلماء ونتمسك منها بشرط الصدق وحدة ، وجدنا أنه ممن لايجوز قبول نقله فى شيء أصلا ، لأن الصدق والأمانة فى الرواية شرط فى قبول ما ينقل الناقل ، فإذا ثبت أنه جانب الصدق فى روايته ولو مرة واحدة سقط كل مايرويه وبطل ، لاتقبل له رواية بعد ذلك إلا أن يثبت أنه أخطأ ولم يتعمد الكذب ، وجولد سيهر تعمد أن ينسب إلى أكثر القراء غير الحقيقة ، فى شيء مادى يلمسه كل قارىء . نقله عن كتب مطبوعة فى أيدى الناس ، وكان جريئا جداً إذ أشار إلى المواضع التى ينقل منها بالجزء ، والصفحة . ظنا منه أن القراء سيصدقون نقله . فلا يرجعون إلى ما ينقل منه !!

(١) هذا كلام عجيب ! يوهم أن المسلمين أجازوا وضع الأحاديث فى الترغيب والترهيب ، وهو ماجاء كاتب المقال « بعض العظات أو التعاليم الخلقية » .؟ ولعل كاتب المقال أنى من ناحية أنه اعتمد فى مقاله على مصادر غير عربية فقط ، فلو أنه رجع إلى أى مصدر عربى من كتب الحديث لما قال هذا ، وأقرب كتب مصطلح الحديث كتاب (علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح) فلو يرجع إليه لرأى فيه (ص ١٠٠ من طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٩٣١ مانصه : « والواضعون الحديث أصناف ، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا –